المسار

سياسية - ثقافية - فكرية - اقتصادية
اجتماعية

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

كل النصوص والمقالات الواردة في العدد لاتعبر بالضرورة عن رأي الحزب ماعدا الافتتاحية والبيانات الموقعة من الحزب والبيانات الصادرة عن هيئة التنسيق الوطنية التي حزبنا أحد الأحزاب المنضوية بها

الافتتاحية : مقاربة أوليّة للسلطة السورية القائمة

ما تزال السلطة السوريّة المستجدة على مدى أكثر من 4 أشهر لحكمها للبلاد بلا ملامح واضحة وثابتة. وفي حين أنَّ هذا ربما يرجع في جانب منه إلى تهرّب السلطة من أن تعبّر عمّا تحمله من تصوّرات ورؤى لشكل البلاد مستقبلًا، غير أنّنا لا نستطيع أن نغفل أنَّ هذه السلطة ليس في وسعها أن تتبلور، أيضًا، لطبيعة السياسة بوصفها "مملكةً للأفعال الموضوعيّة"، حيث لا تستطيع الذات السياسيّة أن تؤثر في الموضوع إلّا وفقًا لتوازنات القوى القائمة والفاعلة الأخرى. وأيًا كانت الأهداف الكامنة في رؤية سلطة الأمر الواقع للبلاد، فإنَّ هذه الأهداف لا يُمكن أن تتحقق سوى عبر "إدارة للممكنات" وعلى مراحل عدّة متلاحقة ومتداخلة.

تُبنى هذه المقاربة الأوليّة للسلطة الحاليّة في ظلّ محاولتها المستمرة أن تنجو من عوائق عديدة تظهر أمامها وأخرى باقية من زمن النظام السابق، ويتملّك شريحة كبيرة من السوريين الأمل في أن تكون هذه السلطة قادرة على أن تتخطى هذه العوائق وتطلق سيرورة انتقال آمن وديمقراطيّ للبلاد. على المستوى الداخليّ، ترتبط هذه العوائق بقدرة السلطة، حتى بصفتها الانتقاليّة، على أن تحوز قبول قطاعات واسعة من السوريين، لا سيّما بعد الأحداث التي شهدها الساحل السوريّ خلال الأيام اللاحقة للتمرد المسلّح في 6 آذار، وأنَّ السلطة لم تسلك طريق الانتقال الأكثر أمانًا المتمثل في تطبيق مبادئ القرار الأمميّ رقم 2254، وأثارت مخاوف السوريين من احتماليّة أنَّ ما يتشكّل الآن قد يكون البداية لعودة الديكتاتوريّة أو حكم الفرد بزيّ جديد بعد سقوط الأسد، عقب إقامتها مؤتمر للحوار بدا شكليًا وعلى عجل، وما تضمنه الإعلان الدستوريّ من مركزة للسلطة وغياب للآليات الرقابيّة؛ بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي يزداد تراجعًا بالنسبة إلى شرائح واسعة من السوريين، وعدم قدرة السلطة إلى الآن على أن تفرض الأمن والانضباط على امتداد الأراضي السوريّة.

على المستوى الدوليّ، وفي حين تبذل السلطات أقصى جهودها لإعادة علاقات سوريا بالدول العربيّة والغربيّة الفاعلة، تظلّ العقوبات الأميركية هي العائق الأساس، لأنَّها لا تقتصر على منع تعامل الجهة المستهدفة مع الولايات المتّحدة فحسب، بل تمتد إلى معاقبة أيّ طرف ثالث يتعامل معها. لذلك، تُدرك السلطة أهمية رفع العقوبات الأميركيّة عن سوريا بالنسبة إلى إتاحة الفرصة للتعافي ورفع القيود عن إعادة الإعمار، من الناحية الاقتصاديّة، ولرمزيتها السياسيّة، كموافقة دوليّة فعليّة، ولو كانت مؤقتة ومشروطة، على السلطة الحالية.

وعلى الرغم من أنَّ سلطة الأمر الواقع تتحمّل مسؤولية كبيرة في الحالة السوريّة الراهنة، لعدم مضيها في المسار الأكثر أمانًا بالنسبة إلى السوريين، أي في انتقال سياسيّ ديمقراطيّ جامع وشامل، فإنَّ مقاربة أيّ سلطة لا يُمكن أن تنطلق من بنيتها الداخليّة، وإلّا فإنَّها ستكون مقاربة اختزاليّة أو ثقافويّة، تنحو إلى أن ترى إلى السياسة بوصفها تطبيقًا مباشرًا لحمولة أيديولوجيّة أو نصوص فكريّة. وربما تكون النظرة الأدق إلى السلطة هي رؤية وظيفيّة، فهي التي أنجزت

الخطوة الأخيرة من إسقاط نظام الأسد، الذي كان بالأساس ناتجاً عن توافق دوليّ وإقليميّ، وليس عن فعل داخليّ. غير أنَّ إنجاز هذه المهمة وحدها لن يطلق يد السلطة الحاليّة في البلاد، أو يحررها من الضغوط. فإذا ما كانت قد أظهرت كفاءةً في أن تُسقط النظام بأقل الخسائر، فإنَّ العوائق الداخليّة والدوليّة ما تزال قائمة، وينتظر المجتمع الدوليّ منها أمورًا عدة، وعليها أن تثبت كفاءةً سياسيّة وقدرة أمنيّة على إنجاز انتقال سياسيّ آمن.

لذلك، فإنَّ مقاربة سلطة الأمر الواقع الحاكمة لسوريا الآن، تبدأ من إدراك الظروف الدوليّة المحيطة بالسلطة، والواقع الذي تعمل فيه، والضغوطات الواقعة عليها. والأهم من ذلك أنَّها سلطة لم تتشكّل بعد، بل تقود مرحلة تُسطّر فيها الكلمات الأولى في فصل جديد من تاريخ البلاد، وهي مرحلة يخشى سوريون أن تكون الفرصة الأخيرة للنجاة بالبلاد من دوامة القمع والألم التي ابتلعتهم لعقود من الزمن، ويرجون أن الوقت الراهن هو المرحلة الأخيرة من مخاض عسير لولادة سوريا الجديدة.

هل نضيع هذه الفرصة أيضًا؟

– **مازن كم الماز** –

هل نضيع هذه الفرصة أيضًا، وهذه المرة لعقود لا نعرف متى تنتهي وكيف؟ يُمكن للنظام الأسديّ أن يكون قمعيًا، استبداديًا، بل وطائفيًا وإباديًا دون أن يعني هذا أنَّ النظام الذي سوف يحلّ محله يجب أن يكون كذلك قمعيًا واستبداديًا، بل وطائفيًا وإباديًا، إنما سيكون هذا تأكيدًا لسرديّة النظام الأسديّ وإثباتًا لها. لا شك أنَّ هزيمة فلول النظام الأسديّ اليوم لن تكون صعبة في معركة تجييش طائفيّ وحتى إبادة طائفيّة، لكن الهزيمة الفعليّة والنهائيّة لذلك النظام وفلوله ستكون ببناء دولة المواطنة، دولة المساواة بين السوريين، دولة الحريات العامّة والفرديّة، أي باختصار كل ما هو نقيض للنظام الأسديّ وممارساته.

لا شك أنَّ الدور الأساسيّ في هذه المهمة يقع على عاتق السلطة الحاليّة، لكن للمعارضة السوريّة أيضًا دور ليس بالقليل، هو على الأقل المتاح لها، في مواجهة تتالي الأحداث المتسارع، وهو، أولًا، أن تحقق أخيرًا بعضًا من وحدة العمل والفكر، وأن تدافع بحزم عن حقوق السوريين كمحكومين، عن حقوقهم في التعبير والرأي والتنظيم والمشاركة في إدارة شؤون حياتهم، وأن تمثّل صوت المضطهدين كما فعلت طوال حكم النظام الأسديّ البائد.

لا يعني هذا الصدام مع سلطة الأمر الواقع، بل العكس، فسلطة الأمر الواقع ما تزال ضعيفة، وما تزال في الأساس مستندةً إلى قوتها العسكريّة، وهذا يُعتبر دلالة ضعف أكثر منه دلالة قوة. عدا عن أنَّه من الواضح أنَّ طريقة هذه السلطة في إدارة الوضع العام تبدو قاصرة، وفي حالات كثيرة عاجزة عن اجتراح حلول أو الخروج من مآزق صعبة، كما أنَّ تخبطها واضح في ارتجال مؤتمر الحوار الوطنيّ وإصدار الإعلان الدستوريّ وغيره دون أيّ احتكام لحوار جديّ بين السوريين. ويزداد وضوحًا يوما بعد آخر أنَّ الصمت عن أخطاء سلطة الأمر الواقع لن يساعد في تصحيح تلك الأخطاء وتخفيف آثارها على السوريين عمومًا.

أخيرًا، يمكن تصوّر ما الذي سوف يعنيه تنكر المعارضة السورية لشعاراتها في دولة مواطنة وحريات كبديل عن النظام الأسديّ طوال عقود من نضالها ضد ذلك النظام، والذي سيضع نهاية محزنة لتلك العقود الطويلة من النضالات والتضحيات، وسيؤدي إلى قطع بين النضال الديمقراطي الماضي والمستقبلي.

المسار الانتقاليّ التشاركيّ ضمان لوحدة سوريا

- **المحامي نشأت الطعيمة –**

لا يُمكن اعتبار ما حدث في الساحل السوريّ في 6 آذار وما بعده حدثاً عابراً أو غير ذي أهميّة من تاريخ سوريا بعد سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول لعام 2024، إنمّا يشكّل حدثاً مهمًا في دلالاته الداخليّة والخارجيّة، لما تمثله سوريا من موقع جيوسياسي شديد الحساسية لجوارها متعدد الأعراق والطوائف والأديان، فتركيا من شمالها وعلى حدودها يعيش فيها الملايين من الأكراد والعلويين الأتراك، والأعراق ذات الأغلبيّة العربيّة الشيعية، والكرديّة على حدودها الشرقية، ولبنان ذو التنوّع الدينيّ والمذهبيّ والعرقيّ من عرب مسيحيين وشيعة وعلويين ودروز...إلخ، إضافةً إلى الأردن والكيان الصهيونيّ الحاضر الدائم والمؤثر في أيّ حدث في جنوبها وجنوبها الغربي. لذلك، فإنَّ تلك الدول والمكونات والأطياف والاعراق المذكورة جميعها، وسواءً كانت في إطار دولتها أو ما تحمله من موروث طائفي أو عرقي أو ديني، تعتبر نفسها مستفيدة أو متضررة من أيّ صراع أو متغيّر في المشهد السوري الحالي، وتعطي نفسها المبرر للتدخل في سوريا، إمّا بهدف تغيير ميزان القوى على الأرض، أو من أجل رسم خرائط جديدة في المنطقة، تعدل من خرائط سايكس – بيكو المرسومة منذ القرن الماضي.

بالعودة الى ما حدث في 6 و7 و8 من آذار من هذا العام في الساحل السوريّ من تمرد مسلح في بعض مدن وبلدات المنطقة، ووفق ما ورد من جهات محايدة من الأهالي فيها ومن وأقوال بعض المهتمين بالشأن العام السوريّ والمحللين المتابعين للمشهد المضطرب، قام بهذا التمرد بعض ضباط وعناصر نظام الأسد الهارب ممن فقدوا السلطة والمال تحت شعار (عودة الشرعية للأسد). فاستطاعوا من خلال هذا التمرد العسكري المنظم والمحدد في الزمان والمكان،

السيطرة على عدة مناطق وبلدات ومراكز أمنيّة وعسكريّة للأمن العام، وتصفية المئات منهم دون حساب أو رقيب أو رحمة، كما أقدموا على ممارسة القتل في أكثر من منطقة، وكان الفعل من أجل القتل فحسب، على أيّ كان من المواطنين والأهالي المسالمين، وأحيانًا تم القتل من قبلهم على أساس الهوية، بقصد تأجيج المشاعر الطائفية التي هي بالأساس ملتهبة، وجعلها عابرة للحدود تمهيداً للتدخل الخارجي أو الدولي او لفرض واقع جيوسياسي جديد في المنطقة، مشابه لما هو قائما في شمال شرق سوريا أو في الجنوب السوري أو السيطرة على

العاصمة دمشق بعد فرض حالة من الإرباك والفوضى فيها، مع تحرّك بعض القوة العسكرية النائمة فيها التابعة للنظام الاسدي المهزوم. الأمر الذي دفع بالحكومة الموقتة وفصائلها من هيئة تحرير الشام المتواجدة في المحافظات القريبة من الساحل السوري إلى مواجهة هذا التمرد والسيطرة عليه بعمل عسكري مضاد، نتج عنه مجازر أخرى مروّعة في أكثر من منطقة بحق الأهالي المسالمين والنساء والأطفال، بدافع طائفي أيضًا من بعض الفصائل المتشددة دينيًا أو من بعضها الآخر انتقامًا لما ارتكبه نظام الاسد البائد.

كانت مجازر بشعة فتحت جروح الماضي، وذكرت بمجازر نظام الأسدين بحق الشعب السوري في كلٍّ من سجني تدمر وصيدنايا وفروعهما الأمنيّة، ومن خلال استخدام الأسلحة الكيمائية والصواريخ والبراميل العشوائية على الأهالي، ومن تدمير للمدن والبلدات السورية وتهجير الأهالي منها. وأكّد أكثر من طرف من أهالي المنطقة أنَّ المجازر التي ارتُكبت في الساحل السوري قد تمت من قبل الطرفين، وهي لا يُمكن تبريرها بكل القيم الوطنية والإنسانية والمواثيق الدولية، ويجب وضعها مع جرائم الأسدين التي ارتُكبت منذ سبعينيات القرن الماضي، بما فيها جرائم التوقيف العرفيّ السياسيّ وبسبب الرأي والمعتقد والتظاهر السلمي وجرائم التعذيب والغياب والتهجير وتدمير المدن والمنازل وسرقتها وتعفيشها، في ميزان العدل الوطني والإنساني والديني، وإحالة مرتكبيها ومن أعطى الأوامر بتنفيذها، أيًا كان، للقضاء الوطني العادل لفرض القصاص عليهم بعد تشكيل لجنة مهنية محايدة للتحقيق بها، وتعويض الأهالي وجبر الضرر الذي لحق بهم، بهدف طيّ صفحة الماضي المرير وتحقيق العدالة الانتقالية المنشودة والمصالحة الاجتماعية والسلم الأهليّ.

في سياق ما جرى في الساحل السوري أيضاً، يُمكن وصف هذا التمرد بأنَّه كان مقامرةً سياسيةً ممن قاموا به بمستقبل الدولة السورية، بدم الشعب السوريّ بشكل عام، وبدم الطائفة العلويّة وأهالي المنطقة المسالمين بشكل خاص، كما كان مقامرة دون إدراك لما آل اليه ميزان القوى المحلية والإقليمية، ولا للتوافقات الدولية والإقليمية والعربية في ضرورة أن تبقى المنطقة هادئة ومستقرة، لما حدث فيها بعد التحولات العميقة التي جرت بعد حرب غزة في 7 أكتوبر لعام 2023، والحرب في لبنان على حزب الله وتدمير قدراته العسكرية والميدانية، وسقوط نظام الأسد الجزار، وإنهاءً لما سُميّ بمحور المقاومة وللنفوذ والتواجد العسكري والأمني الإيراني وميليشياته في المنطقة، وبالتالي أصبح مطلب الاستقرار السياسي والأمني في سوريا مطلباً مهماً ومتوافق علية دولياً واوربياً وعربياً. ولا يزال هذا التوافق قائماً

بخصوص الحكومة المؤقتة في دمشق على إعطاؤها فرصة سياسية للاستجابة للاستحقاقات الداخلية والخارجية المطروحة عليها، وأيضاً يُمكن القول إنَّ هذا التمرد قد تم دون وعي لما هو مرسوم للمنطقة عند الإدارة الأميركية – الإسرائيلية بعد عودة ترامب إلى البيت الأبيض، ولما قد تشهده المنطقة في المرحلة المقبلة بخصوص إيران، المطلوب منها أن تفكك ترسانتها الصاروخية والنووية. لذلك، لا يُمكن أن تسمح الإدارة الأميركيّة بتهديد الاستقرار والهدوء الأمنيّ والسياسي في منطقة الشرق العربي أو عودة الأسد إلى السلطة مجدداً.

في لحظة دراماتيكية مدوية في 8 كانون الاول من عام 2024، استلمت هيئة تحرير الشام بقيادة السيد أحمد الشرع مفاتيح دمشق بعد أن هرب الرئيس السوريّ بشار الأسد المجرم دون أن يفوّض صلاحياته الرئاسيّة الدستوريّة لأحد من المقربين منه أو البعيدين، كما ارتبط مع هذا المشهد السوري، وفي زمن قياسي، انهيار منظومته الأمنية والعسكرية الاستبدادية الفاسدة دون مقاومة تُذكر، رافقها انسحاباً كاملاً للقادة والعناصر الميدانيين الى جهات غير معلومة، وانسحاباً للفصائل والمليشيات الإيرانية والعراقية والأفغانية المكلّفة بحماية النظام

المنهار، وأصبحت في الوقت نفسه خارج سوريا. وفي نفس الوقت تم إنهاء العمل بدستور سورية لعام 2012 من قِبَل القيادة الجديدة في دمشق.

لم يكن الرئيس السوري الأسد، الابن السفاح والهارب من شعبه، بهذه السذاجة أو الغباء، كما كان يصفه الخصوم من معارضة أو صحافة او محللين سياسيين أو نفسانيين، بل تبيّن أنَّه بهروبه المذل لأنصاره ودون أن يفوّض صلاحياته الدستورية لأحد، كان يسعى بفعله هذا أن يجعل من سوريا وشعبها تعيش في فراغ دستوري عميق، يصعب حلّه بمجرد سقوط دمشق في يد فصائل مسلحة قادمة من مدينة إدلب بخبراتها المحدودة لإدارة دولة مترامية الأطراف مثل سوريا. وسواءً كان تصرفه ينبع من وعي أو إدراك ناتج عن خبرته الطويلة في إدارة الحكم أو بفعل مستشاريه أو بنصيحة من داعميه، فهو بالنتيجة أضاف ملفًا شائكًا آخر وأكثر تعقيدًا من الملفات العديدة الأخرى التي يتطلب حلها جهوداً تشاركية لمكونات المجتمع السوري السياسية والاجتماعية والعسكرية جميعًا.

حاولت الادارة الجديدة في سورية خلال المدة الماضية لسيطرتها على دمشق أن تحصل على الشرعية والدعم الدولي والعربي، ومساعدة الخارج في حلّ الملفات الداخلية والخارجية المعقدة من خلال نشاطها عبر وزارة خارجيتها المؤقتة، وذلك من خلال عقدها لمؤتمر حوار وطني وإظهار بأنَّها تتجاوب مع المطالب الدولية والداخلية، غير أنَّ هذا الإجراء لم يلق القبول، ووُجِهت له انتقادات عديدة، وفي مقدمتها بأنَّه لم يكن سيدًا لنفسه، وكان إقصائيًا، ولم تُدع إليه قوى سياسية ومجتمعية هامة، إضافةً الى أنَّه لم يكن أكثر من لقاء تشاوري وتوصياته غير ملزمة للقيادة الجديدة. ثم صدر الإعلان الدستوري المؤقت في 13 آذار، واتضح أنَّه ليس إلا محاولة لتكريس واقع استبدادي جديد، ويمركز صلاحيات واسعة بيد الرئيس المؤقت تمهيداً لمرحلة ما بعد الفترة الانتقاليّة الطويلة التي حددها لمدة خمسة سنوات في الإعلان الدستوري الموقت.

إنَّ الاستحقاق المهم المطروح أمام الادارة الجديدة في سوريا الذي يجنّب البلاد مخاوف إعادة الاستبداد، ويعيد الحياة الديمقراطية للشعب السوري التي فقدها منذ أكثر من خمسة عقود بكامل مفرداتها، ويجنّب سوريا مخاطر التقسيم أو الاحتراب الداخلي والأهلي والطائفي، ويمنع التدخل الخارجي. فالاستحقاق الذي يساعد على وحدة سوريا وعلى ولادة دولة حديثة فيها، تأخذ على عاتقها حلّ ملفاتها المعقدة الموروثة من الزمن البائد، ابتداءً من تحقيق العدالة الانتقالية والسلم الأهلي وإعادة الإعمار وعودة المهجرين والنازحين، ومروراً بتحقيق نهضة اقتصادية وزراعية وتجارية تساعد على تحقيق العدل الاجتماعي، يبدأ بعقد مؤتمر وطني جامع وشامل يمثّل السوريين جميعًا بمكوناته السياسية والاجتماعية والعسكرية، وينتخب هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية لمدة لا تتجاوز سنتين، مع انتخاب هيئة تشريعية ودستورية تضع مسودة دستور دائم ديموقراطي يتساوى فيه المواطنين بالحقوق والواجبات ويُطرح للاستفتاء الشعبي في نهاية المرحلة الانتقالية، كما يُكلف المجلس التشريعيّ المُنتَخَب من المؤتمر العام بصياغة وإقرار قانون انتخاب حديث وعصري، يتم عبره انتخاب رئيس للدولة السوري وانتخاب أعضاء مجلس الأمة أو البرلمان السوري. هذا هو الاستحقاق الذي يلبي طموحات الشعب ويلاقي المطالب الأممية والعربية وهو الذي يمنح الشرعية للحكم الانتقالي في سوريا.

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة: ارفعوا العقوبات عن سوريا لأنها تعيق التعافي [EN/AR]

إعادة الإعمار ضرورية لحماية الحقوق الأساسية

ترجمة: يوسف سامي مصري

رابط البحث

https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/us-eu-uk-lift-syria-sanctions-hindering-recovery-enar

© حقوق الطبع والنشر، هيومن رايتس ووتش

(بيروت) – قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن العقوبات الشاملة التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ودول أخرى تُعيق استعادة الخدمات الأساسية في سوريا.

لا تزال هذه العقوبات، المفروضة على حكومة بشار الأسد السابقة، سارية رغم انهيارها، وتفتقر إلى شروط واضحة وقابلة للقياس لإلغائها. إنها تُعيق جهود إعادة الإعمار وتُفاقم معاناة ملايين السوريين الذين يُكافحون من أجل الحصول على حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الكهرباء ومستوى معيشي لائق.

قالت هبة زيادين، باحثة أولى في شؤون سوريا في هيومن رايتس ووتش: "سوريا بحاجة ماسة إلى إعادة الإعمار، والسوريون يُكافحون من أجل البقاء. مع انهيار الحكومة السابقة، تُمثل العقوبات الشاملة الآن عقبة رئيسية أمام استعادة الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمياه والكهرباء والتعليم".

لقد خلّفت ثلاثة عشر عامًا من الصراع والنزوح دماراً كبيراً في البنية التحتية السورية، حيث أصبحت مدن بأكملها غير صالحة للسكن، وتضررت المدارس والمستشفيات والطرق ومرافق المياه والشبكات الكهربائية، وكادت الخدمات العامة أن تعمل، وتدهور الاقتصاد. يعيش أكثر من 90% من السوريين تحت خط الفقر، مع عدم قدرة ما لا يقل عن 13 مليوناً – أي أكثر من نصف السكان – على الحصول على ما يكفي من الغذاء الجيد أو تحمُّل تكلفته، ويحتاج ما لا يقل عن 16.5 مليون سوري في جميع أنحاء سوريا إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وقد وجدت هيومن رايتس ووتش سابقاً أن العقوبات الواسعة أعاقت إيصال المساعدات في سوريا، على الرغم من الإعفاءات الإنسانية، وخاصة بعد زلازل فبراير/شباط 2023 في شمال سوريا.

وقالت هيومن رايتس ووتش إنه ينبغي على الجهات التي تفرض العقوبات إعطاء الأولوية لرفاهية المدنيين السوريين من خلال رفع العقوبات التي تعيق الوصول إلى الحقوق الأساسية. ويشمل ذلك إعادة وصول سوريا إلى الأنظمة المالية العالمية، وإنهاء القيود التجارية على السلع الأساسية، ومعالجة عقوبات الطاقة لضمان الحصول على الوقود والكهرباء، وتقديم ضمانات قانونية واضحة للمؤسّسات المالية

والشركات للتخفيف من الأثر السلبي للإفراط في الامتثال. تخضع سوريا لعقوبات دولية منذ أكثر من 45 عاماً. منذ عام 2011، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ودول أخرى عقوبات أشد على الحكومة السورية ومسؤوليها وكياناتها رداً على جرائم الحرب

وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة السابقة. تشمل هذه العقوبات تجميداً مستهدِفاً للأصول وحظراً للسفر، بالإضافة إلى قيود أوسع على التجارة والمعاملات المالية والصناعات الرئيسية.

تخضع أيضاً بعض الجماعات المسلحة العاملة في سوريا والمصنَّفة كمنظّمات إرهابية، بما في ذلك هيئة تحرير الشام، لتدابير مكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتي تحظر إتاحة الأموِال والأصول والموارد الاقتصادية لها بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. أعلنت هيئة تحرير الشام، التي قادت الإطاحة بحكومة الأسد والتي

تهيمن على حكومة تصريف الأعمال، في أواخر يناير/كانون الثاني 2025 عن "حل" الجماعة ودمجها في مؤسّسات الدولة إلى جانب الجماعات المسلحة الأخرى.

تفرض الولايات المتحدة أشدّ الإجراءات صرامةً، إذ تحظر جميع المعاملات التجارية والمالية تقريباً مع سوريا، بما في ذلك صادرات السلع والبرمجيات والخدمات الأمريكية، مع استثناءات محدودة للمساعدات الإنسانية. يوسّع قانون قيصر نطاق هذه القيود بفرض عقوبات على

الشركات الأجنبية المتعاملة مع الحكومة السورية، لا سيّما في قطاعات النفط والغاز والبناء والهندسة.

تركز عقوبات الاتحاد الأوروبي على حظر شراء النفط الخام السوري، وتقييد الاستثمارات، والحد من وصول البنوك السورية إلى الأنظمة المالية للاتحاد الأوروبي. كما تُقيّد العقوبات المالية مبيعات السندات، وفتح حسابات مصرفية جديدة للمؤسّسات السورية، والمعاملات مع أفراد مُدرجين على القائمة. كما تُفرض عقوبات على كيانات مملوكة للدولة، مثل مصرف سوريا المركزي، وشركة سيريتل، وهي شركة اتصالات كبرى، وشركات الطيران السورية، مما يؤثر على قطاعات مثل التعليم بسبب القيود المفروضة على واردات تكنولوجيا المعلومات والوصول إلى البرمجيات. كما تمنع عقوبات الاتحاد الأوروبي بيع أو توريد أو نقل أو تصدير السلع والتكنولوجيا التي قد تُستخدم في القمع الداخلي. يشبه نظام عقوبات حكومة المملكة المتحدة إلى حد كبير نظام الاتحاد الأوروبي.

منذ سقوط حكومة الأسد، أجرت الولايات المتحدة والدول الأوروبية تعديلات محدودة على سياساتها المتعلقة بالعقوبات. في يناير/كانون الثاني 2025، سمحت الولايات المتحدة بمعاملات محدودة تتعلّق بالطاقة والتحويلات المالية في سوريا، بينما اقترح الاتحاد الأوروبي خطّة مشروطة لتخفيف العقوبات، وأعلنت المملكة المتحدة عن تعديلات مرتقبة للمناقشة البرلمانية.

لكن في فبراير/شباط، وصف الرئيس الجديد لهيئة الاستثمار السورية، أيمن حموية، الخطوات المتخذة بأنها "غير كافية"، وصرح لرويترز بأن العقوبات الغربية المفروضة على القطاع المصرفي السوري، على وجه الخصوص، تمنع الاستثمارات الحيوية في الاقتصاد.

تُقدر احتياجات إعادة إعمار البلاد بأكثر من 250 مليار دولار أمريكي، وتشمل البنية التحتية والخدمات الأساسية والتعافي الاقتصادي. يعاني نظام الرعاية الصحية من وضع حرج، حيث توقف أكثر من نصف مستشفيات سوريا عن العمل، ويعاني من نقص حاد في الإمدادات الطبية وغيرها من اللوازم الضرورية. كما تدهورت البنية التحتية للمياه، حيث تضرّر ما لا يقل عن ثلثي محطات المعالجة، ونصف محطات الضخ، وثلث خزانات المياه منذ عام 2011، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). ويعاني التعليم من أزمة، حيث تضرَّرت أو دُمِّرَت أكثر من 7000 مدرسة، وحوالي مليوني طفل خارج المدرسة.

لسنوات، أدّت العقوبات القطاعية الشاملة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية السورية، حيث غذّت التضخُّم، ونضبت السلع الأساسية، وأوجدت شبكة معقدة من العوائق المالية والتجارية التي تعجز الإعفاءات الإنسانية المُقيّدة وغير المُطبقة بشكلٍ مُتسق عن معالجتها بشكلٍ فعّال. هذه القيود – التي تفاقمت بفعل تدابير مكافحة الإرهاب، وضوابط التصدير، والإفراط في امتثال القطاع الخاص – جعلت من الصعب على منظّمات الإغاثة والمؤسّسات المالية والشركات العمل بفعّالية في البلاد.

على سبيل المثال، لا يُعفي ترخيص وزارة الخزانة الأمريكية الحالي خدمات الإنترنت والبنية التحتية للاتصالات والأدوات الرقمية، وهي عوائق تُحذّر منظّمة Access Now وأكثر من 160 منظّمة مجتمع مدني من أنها أعاقت وصول السوريين إلى الأدوات والخدمات

في النمو الاقتصادي.

أدّى التصنيف الواسع لكيانات الدولة السورية، بما في ذلك البنك المركزي والمؤسّسات المالية الرئيسية والمرافق العامة التي تديرها الدولة، إلى إضعاف البنية التحتية والخدمات المتعثّرة أصلاً. كما أدّت القيود المفروضة على قطاع الطاقة إلى تفاقم نقص الوقود والكهرباء، مما زاد الضغط على شبكات المياه وسلاسل إمدادات الغذاء ومرافق الرعاية الصحية. كما حدّت العقوبات التجارية الشاملة – ولا سيّما الحظر الأمريكي شبه الكامل على الصادرات إلى سوريا – من إمكانية الوصول إلى الواردات الحيوية، بما في ذلك الإمدادات الطبية والمعدّات الزراعية والمواد الصناعية اللازمة لإعادة الإعمار.

تختلف الاستثناءات الإنسانية في عقوبات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة تفرض عقوبات إلى أخرى، وهي مجزّأة بطبيعتها، ولها قيود وحدود وإجراءات امتثال منفصلة، مما يجعل من الصعب والمستهلك للوقت والمكلف على البنوك والمصدِّرين والجهات الفاعلة الإنسانية التعامل مع هذه الاستثناءات وضمان الامتثال لها.

وكثيراً ما رفضت المؤسّسات المالية، خوفاً من المخاطر القانونية والعقوبات المحتمَلة، التعامل مع سوريا حتى في ظل وجود استثناءات. أدّى هذا التأثير المُثبِّط إلى انتشار "تقليص المخاطر المالية"، وهو ما أدّى إلى قطع القنوات المصرفية، وصعوبة معالجة المعاملات

قصيرة الأجل لا توفر قدَراً كافياً من اليقين للشركات والمؤسَّسات المالية لإعادة التعامل مع سوريا. كما انتقد خبراء الأمم المتحدة الإعفاءات الإنسانية من العقوبات ووصفوها بأنها "غير فعّالة وغير كفؤة"، مشيرين إلى عيوب هيكلية تعيق العمل الإنساني.

تُعارِض هيومن رايتس ووتش العقوبات التي تؤثر سلباً بشكلٍ غير متناسب على حقوق الإنسان أو تسبِّب معاناة لا داعي لها، وتؤكِّد أن العقوبات لا ينبغي أن تكون عقابية، بل ينبغي أن تُصمَّم لردع انتهاكات حقوق الإنسان وتصحيحها. ولكي تكون العقوبات فعّالة، يجب أن تكون مرتبطة بشروطٍ واضحة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق لإلغائها، مع مراقبة منتظمة لتقييم التقدُّم. صُمِّمَ قانون قيصر في الولايات المتحدة لمعاقبة حكومة الأسد، ولكن في عالم ما بعد الأسد، فإن قيوده الواسعة وغير المحدَّدة تُهدِّد بإيذاء المدنيين دون تحقيق أهداف واضحة في مجال حقوق الإنسان.

بدلاً من استخدام العقوبات القطاعية الواسعة كوسيلة ضغط لتغيير الأهداف السياسية، ينبغي على الحكومات الغربية إدراك ضررها المباشر على المدنيين واتخاذ خطوات جادة لرفع القيود التي تعيق الوصول إلى الحقوق الأساسية. وأضافت: "إن النهج التدريجي المتمثل في الإعفاءات المؤقتة والتنازلات المحدودة لا يكفي. يجب رفع العقوبات التي تضرُّ بالمدنيين فوراً، لا تحسينها".

قراءة في ذهنية هيئة تحرير الشام.. هل تؤسس «دولة عميقة»؟

طارق حمو

HTTPS://NLKA.NET/ARCHIVES/13254

(المركز الكردي للدراسات)

12 أبريل 2025

تمارس هيئة تحرير الشام قدراً كبيراً من البراغماتية والمناورة بعد أن تحولت إثر عملية «ردع العدوان» من المنظمة سليلة جبهة النصرة إلى القوة المغيرة الحاسمة، ومن ثم إلى الدولة إثر تتويج حراكها العسكري في 8 ديسمبر/كانون الأول 2024 بالحدث التاريخي المفصلي، أي دخول دمشق، محررة ومسيطرة معاً. وقبل ذلك، كانت الهيئة منظمة جهادية منشقة عن «قاعدة الجهاد» بقيادة أيمن الظواهري، دخلت في مجادلات فكرية وعقائدية ومواجهات عسكرية مع تنظيمات شقيقة، نازعت معها الشرعية والأحقية، إلى حين نجحت في الإمساك بجزء من أرض الشام، هو إدلب، لتبني فيه سلطة/إمارة وتنشغل بالتمكين والتحضير، متربصة فرصة الانقضاض على منافسيها بمن فيهم نظام الأسد في دمشق، وفق ضرورة/منهجية مستترة تبدأ من الأضعف إلى الضعيف فالقوي فالأقوى.

بدا الوعي السياسي للهيئة متطوراً من حيث فهم السياق السوري، ومن حيث فهم خارطة القوى العسكرية وكذلك نفوذ القوى الإقليمية والدولية الحاضرة والمؤثرة في الساحة السورية. عمدت الهيئة إلى تطويع الأيديولوجيا لتتواءم مع ثوابت الجغرافيا وتتوافق مع ماهية البنى المجتمعية.

وكل ذلك في إطار التحول الذاتي من الفصيل الجهادي الدولي إلى الفصيل الثوري الشامي، ولاحقاً الوطني السوري. وجاءت تلك التحولات كتوطئة للعب دور أكبر كانت تتشده وتتحين لممارسته، وهو التوسع الأفقي، محققة طموحها في التدحرج نحو السلطة في المركز ككرة الثلج التي تتضخم كلما دارت وتقدمت لأنها تجذب وتستوعب في داخلها كميات أكبر وأكبر.

ـالآن تحكم هيئة تحرير الشام دمشق. وفي زمن البدايات، كانت الهيئة أعلنت الفكاك عن تنظيم القاعدة (للتخلص من الوصاية والتبعية الشرعية) وحاربت تنظيم داعش (للتخلص من منافس يدعيّ تطبيق كل الشريعة وليس جزءٍ منها) وتعهدت بعدم «مهاجمة الغرب في عقر داره» كما تفعل التنظيمات الجهادية العالمية «لإزالة ذرائع المجتمع الدولي» في التحالف ضد الهيئة وسحقها عسكرياً. ثم مكنت الهيئة نفسها في إدلب بعد أن فرضت على كل الفصائل

والجماعات الإسلامية الانخراط ضمن صفوفها لتشكيل جبهة إسلامية . وطنية تكون نواة القوّة المغيرة حينما تحين فرصة الإغارة على دمشق لإسقاط نظام الأسد واستلام السلطة. وبقيت تجربة إدلب النموذج الذي حاججت عليه الهيئة وزعيمها أبو محمد الجولاني (أحمد الشرع لاحقاً) الجميع لإقناعهم بأهليتها في إدارة الدولة السورية، وبالتالي سحب هذا النموذج في الحكم على كل مناطق الوطن السوري.

وحالياً، تعيش هيئة التحرير الشام واقع الحكم والإدارة لدولة مدمرة خرجت من حرب أهلية تتنازعها مخططات وأطماع الجوار. ولعل الهيئة، وبحسب فهمها لتوطيد النفوذ والتمكين، كانت ترغب في التعامل مع القوى الفاعلة في الساحة السورية وكسرها، ولم تكن تحسب حساباً كافياً للتدخل السريع لدول ومحاور إقليمية تريد ترسيم مناطق النفوذ والسيطرة في الخارطة السورية. بدأت الهيئة في صناعة واستيعاب وتدوير قوى وشخصيات بشكل وظيفي تمنحها بعض من المساحة على أن تقدمها كشريك وجزءٍ من السلطة. ونالت الفعاليات القريبة من الدولة التركية الحصة الأكبر من مخصصات «الجماعات الوظيفية» التي خلقتها الهيئة لترضي من خلالها تركيا وتمرر سردية أنها تقبل الشراكة في إدارة الدولة، بينما يقول الواقع عكس ذلك. فهذه الجماعات لا تملك من القرار شيئاً، وكل المفاصل الأمنية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية في يد رجال الهيئة، وهم مجموعة محددة من القريبين من أحمد الشرع.

في الداخل، تريد الهيئة جماعات وظيفية تابعة لها، بينما في الخارج تقدم الهيئة نفسها كجماعة وظيفية قادرة على إرضاء جميع القوى المؤثرة في المشهد السوري، وبالتالي التشّكل بحسب المطلوب. فهي تتعهد بمحاربة الإرهاب وتنظيم داعش وبصيانة الاتفاقيات الدولية التي أبرمها النظام السابق وحماية الحدود والتخلص من النفوذ الإيراني. كل ذلك، مقابل منحها الشرعية وقدراً من السلام لكي تتجذر وتتمكن في الوطن السوري ضمن الفترة الانتقالية التي حددتها هي بخمسة أعوام كاملة.

أما القوى السياسية، فلا مكان لديها في دولة/إمارة الهيئة. فالواقع الحالي كله مبني على سردية «من يحرر يقرر»، وهو ناتج «النصر» الذي حققته الهيئة في الحرب الأهلية السورية. النصر حقق واقعاً سياسياً جديداً منح الهيئة تشكيل «سوريا الجديدة»، كما منح نصر الحلفاء في الحرب العالمية الثانية لهم الحق في تشكيل مجلس الأمن الدولي والتمتع بحق النقض، وبالتالي فرض رؤى وطريقة إدارة المنتصر على المشهد الدولي برمته. تريد هيئة تحرير الشام بناء دولة على مقاسها هي. دولة يديرها المنتصر ويحتفظ فيها لنفسه بكل مفاصل السلطة ومؤسسات وإدارات «الدولة العميقة». دولة توزع فيها الهيئة بعض المناصب والمهام على أفراد تختارهم هي وترى في أصولهم الأثنية أو الدينية أو الطائفية كنوع من «المحاصصة»، ولكنها محاصصة مزيفة ومعكوسة. لا تقبل الهيئة الحقوق الجمعية بل تختزل حقوق الجماعات بصناعة وتأهيل وتصدير أفراد، فتعمد إلى الترميز والتزوير وتهرب من روح وجوهر المشكلة. وهي عندما تلتقي برجال الدين وشيوخ ووجهاء الطوائف والعشائر وقادة الفصائل المحلية، فهي تنطلق من فهمها في رفض القوى

السياسية والأحزاب القائمة على مفهوم الوطنية السورية. تريد التقسيم والتذرير وربط «رموز» هذه المكونات بالسلطة، وبالتالي ترسيخ مفهومها الضيق والمشوه في المحاصصة الهوياتية والجغرافية.

تهدف الهيئة إلى تسويق نفسها كدولة وتنشد القبول من المجتمع الدولي. ترغب في إزالة العقوبات على سوريا وفي مؤتمر دولي لإعادة الإعمار وشطب كل أشخاصها من لوائح الإرهاب. تريد النجاة من تبعات المذابح التي حصلت في الساحل بحق المكون العلوي (أسست لجنة تحقيق ستصدر على الأرجح تقريراً وفق فهم وتصور الهيئة لما حدث). تجهد للتمسك بالاتفاق الذي أبرمته مع قوات سوريا الديمقراطية، والذي فرض عليها من قبل القوى المؤثرة صاحبة الكلمة العليا في المشهد السوري. منتقدو وخصوم الهيئة يتحدثون عن عدم

ـجديتها في تقبل الآخر كإرادة وقوة. يقولون إنها تغدر حينما تقدر، وإن ما حصل من اتفاقيات وتفاهمات هي فقط مرحلة و«إدارة للأزمة» ليس إلا. ولا شك أن الأطراف السورية الفاعلة، سواء في إقليم شمال وشرق سوريا أو في السويداء، تملك تصوراً عن ماهية الهيئة وطريقة تفكيرها، وبالتالي فهي تعي كينونة التنظيم الذي تقابله وتتفاوض معه.

ثمّة وعي بشهوة السلطة لدى الهيئة وقادتها. تاريخ الهيئة معلوم وآليات ابتلاعها للخصوم واضحة ومقروءة. الجميع يعلم بأن ما يحدث ويسير حالياً ليس امتداداً للهبة الجماهيرية التي حصلت في مارس/آذار 2011، والتي طالبت النظام الآفل بدولة القانون والحريات والعدالة ودفعت أثماناً باهظة من دماء وثروات السوريين. إنما هو نتيجة زلزال جيو سياسي وقع في منطقة الشرق الأوسط كان مركزه في غلاف غزة وتاريخه 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وأن جزئية من حصيلة تدمير الدولة العبرية لـ«محور المقاومة» كان وثوب الهيئة على السلطة في دمشق وصنعها لنصر تبني عليه الآن دولة كاملة، وتريد هضم كل التراث السياسي النضالي السوري واختزال التنوع والتعددية في شخصيات هامشية تأتي بها في إطار الترميز/التزوير الذي تمارسه في كل مكان وميدان الآن.

وتستفيد الهيئة من بعض «النخبة» السورية التي تجتهد في تمرير سياساتها وإرادتها بوصف ذلك «مرحلة انتقالية» ستنتهي بدولة القانون والمواطنة والمؤسسات، وأن ما يحصل من تمكين وتمدد لهو «أهون الشرين»، ذلك أن البديل هو حرب أهلية بين المكونات والجغرافيات، وأن الهيئة هي من تمنع وقوع هذه الحرب، وهي لذلك «صمام الأمان» في البلد! ومن الوطنية مساعدتها على اجتياز هذه «المرحلة الحساسة من تاريخ وطننا وأمتنا» بحسب الأفكار/ المنطلقات النظرية لبعض النخبة السورية القديمة/ الجديدة تلك.

مراجعة ترامب لبرنامج المساعدات الخارجية تُعطي الأولوية للتمويل على السياسة

- **بين فيشمان** –
- معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى –
- 9 شباط 2025 –

press_release@washingtoninstitute.org

بعد أسبوعين فقط من تولي مهامها، شرعت إدارة ترامب في تنفيذ أكثر الإصلاحات جذرية لبرنامج المساعدات الخارجية الأمريكية منذ عقود. وستؤدي التخفيضات المقترحة في التمويل والموظفين إلى تداعيات واسعة النطاق حول العالم، لا سيما على استثمارات الولايات المتحدة في استقرار الشرق الأوسط.

تفويض فوري للتغيير

في أحد أوامره التنفيذية الأولى التي أصدرها عند توليه منصبه، فرض ترامب تجميداً مؤقتًا لمدة تسعين يومًا على جميع المساعدات الخارجية إلى أن يقرر المسؤولون أن كل برنامج "يتوافق تمامًا مع السياسة الخارجية لرئيس الولايات المتحدة". وأكد وزير الخارجية ماركو روبيو بعد ذلك أن برامج المساعدات يجب أن تجعل أمريكا أكثر أمنًا وقوة وازدهارًا، وإلا ستخضع للمراجعة. على سبيل المثال، بعد تعيينه مديراً بالوكالة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في 3 فبراير/شباط، منح روبيو معظم الموظفين المحليين والخارجيين إجازة إدارية، وصار مستقبل الوكالة الآن محط تساؤلات، يتجاوز مسألة التمويل.

ـويتيح الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب لروبيو استثناء بعض البرامج من التجميد المؤقت لمدة تسعين يومًا. إذ شمل هذا الاستثناء في البداية المساعدات العسكرية المقدمة لإسرائيل ومصر، وكذلك المساعدات الغذائية في جميع أنحاء العالم. وفي 28 كانون الثاني/يناير، أصدر روبيو إعفاءً إضافيًا شمل "المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة"، مما ترك مديري برامج المساعدات والشركاء المحليين في حالة من عدم الوضوح بشأن الأنشطة التي تندرج ضمن هذا التصنيف. علاوة على ذلك، قد يؤدي إلغاء المساعدات إلى فقدان الإدارة الأمريكية أداة حيوية لتعزيز مصالحها، خاصة فيما يتعلق بقراراتها الاستراتيجية المقبلة بشأن العراق والأردن ولبنان وسوريا ودول أخرى في الشرق الأوسط.

الأرقام : في السنة المالية 2023/2022، أفادت التقارير أن الحكومة الأمريكية أنفقت 11 مليار دولار على المساعدات العسكرية والاقتصادية في الشرق الأوسط، معظمها في شكل مساعدات ثنائية. وذهبت الغالبية العظمى من المساعدات العسكرية البالغة 5.5 مليار دولار – المصنفة رسمياً كتمويل عسكري أجنبي – إلى إسرائيل ومصر (دون احتساب الأموال التكميلية لإسرائيل). أما معظم المبلغ المتبقي فقد تم تخصيصه لدعم القوات المسلحة في العراق والأردن ولبنان. وبدون هذا التمويل، سيفتقر شركاء الولايات المتحدة إلى المعدات والقدرات والتدريب الضروري لمواجهة الجماعات الإرهابية والجهات المعادية في المنطقة. كما يوفر التمويل العسكري الخارجي فرص عمل في الولايات المتحدة من خلال دعم إنتاج المعدات الأمريكية محلية الصنع، ومنع الدول من الاعتماد على الصين أو روسيا لشراء هذه المعدات. وعلى الصعيد الاقتصادي، أنفقت الحكومة حوالي 5.6 مليار دولار لدعم برامج الصحة والرعاية الاجتماعية وغيرها من برامج المساعدات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنة المالية 23/2022. وتعمل بعض هذه البرامج بشكل مستمر منذ سنوات، مما يجعلها هدفاً للتخفيض. غير أن إلغاء شبكة الأمان هذه قد يقوض الاستقرار الاجتماعي في الدول الحليفة للولايات المتحدة. حاليًا، يشمل أكبر المستفيدين من المساعدات الاقتصادية الأمريكية في الشرق الأوسط الاتي:

- الأردن: 1.3 مليار دولار
- سوريا: 900 مليون دولار
- اليمن: 833 مليون دولار
- لبنان: 454 مليون دولار
- العراق: 342 مليون دولار
- مصر: 224 مليون دولار
- المغرب: 175 مليون دولار
- تونس: 150 مليون دولار
- الضفة الغربية وغزة: 112 مليون دولار
- ليبيا: 73 مليون دولار

تتلقى الجزائر ودول الخليج تمويلاً محدوداً فقط، يركز بشكل أساسي على المشاركة في برامج التدريب.وتخصص الولايات المتحدة الجزء الأكبر من مساعداتها الاقتصادية للمساعدات الإنسانية، بينما يوزع المتبقي على الفئات التالية:

- التنمية الاقتصادية: 1.1 مليار دولار
- التعليم والخدمات الاجتماعية: 383.7 مليون دولار

- السلام والأمن: 271.4 مليون دولار
- الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم: 264.9 مليون دولار
- الصحة: 224.6 مليون دولار
- البيئة: 15.15 مليون دولار
- القطاعات المتعددة: 12.85 مليون دولار

تخضع جميع هذه البرامج حاليًا للمراجعة الدقيقة إن لم يكن للإلغاء الكامل. ويواجه مبلغ 270 مليون دولار المخصص لدعم وإدارة برامج المساعدة خطرًا متزايدًا. كما تتعرض صناديق الديمقراطية والصحة والبيئة لخطر الإلغاء، إما لتعارضها مع سياسات الإدارة المحلية في بعض الحالات، أو سعياً لتوزيع الأعباء العالمية في حالات أخرى. في المقابل، تتمتع صناديق السلام والأمن – المتضمنة برامج مكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والتدريب الأمني – بفرص أكبر للاستمرار.وقد تؤثر هذه التخفيضات أيضاً على قدرة واشنطن وقدرتها على تقديم المساعدات الطارئة في حالات الإغاثة العاجلة. ففي أيلول/سبتمبر، أعلنت الإدارة الأمريكية السابقة عن تخصيص مساعدات إنسانية إضافية بقيمة 535 مليون دولار لسوريا و336 مليون دولار للضفة الغربية وغزة (بالإضافة إلى مبلغ 404 مليون دولار الذي تلقته المنطقتان الأخيرتان في حزيران/يونيو). وفي أيار/مايو، تمت الموافقة على 220 مليون دولار كمساعدات إنسانية إضافية لليمن. غير أن الإنفاق لا يمثل سوى جزء من المشهد، فالإدارة الأمريكية تحتاج إلى حسم قضايا جوهرية في سياساتها تجاه عدة دول قبل اتخاذ قرار بشأن رفع التجميد أو تعديله أو إلغاء المساعدات.

لبنان

أثار دعم الولايات المتحدة للقوات المسلحة اللبنانية جدلاً متزايداً خلال العقدين الماضيين وذلك بعد تواطؤ الجيش في استيلاء "حزب الله "على البلاد بحكم الأمر الواقع. ومع القضاء على حزب الله عسكرياً من قبل إسرائيل، بات ضرورياً الحفاظ على – أو زيادة – المساعدات البالغة 130 مليون دولار للجيش اللبناني. ففي غياب هذه المساعدات، سيواجه الجيش صعوبات في الحفاظ على جاهزيته وتحفيز قواته أثناء تنفيذ مهامه الواسعة ، بدءاً من التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار مع إسرائيل وصولاً إلى نزع سلاح "حزب الله" في جميع أنحاء البلاد.وفي ضوء الدور الذي تلعبه "القوات المسلحة اللبنانية" في تحقيق هدف استراتيجي للأمن القومي الأمريكي، يتعين على الوزير روبيو منح إعفاء فوري لضمان استمرار المساعدات إلى هذه القوات. ومن شأن ذلك أن يساعد في طمأنة أفراد القوات المسلحة اللبنانية بأنهم لن يُتركوا وحدهم، في الوقت الذي تطلب فيه واشنطن وشركاؤها منهم تولي مهمة خطيرة ومحفوفة بالمخاطر السياسية تتمثل في مواجهة "حزب الله".

العراق وسورية

أظهرت الحكومة الأمريكية اهتماماً طويل الأمد بدعم قوات الأمن العراقية، حيث استثمرت 1.25 مليار دولار لتحسين قدراتها منذ عام 2015. وفي السنة المالية 23/2022، تلقت بغداد 250 مليون دولار من المساعدات العسكرية. ومن المتوقع أن يؤدى تقليص هذا الدعم إلى زيادة تفاقم المخاطر المحلية على المصالح الأمريكية والأفراد الأمريكيين، لا سيما في ظل تصاعد تهديدات الميليشيات المدعومة إيرانياً، التي لا تزال تشكل عائقًا رئيسيًا أمام الاستقرار الإقليمي، والتي سبق أن أضرّت بسمعة إدارة ترامب ووجهت تهديدات علنية.

ـأما في سوريا، فيتحتم على واشنطن أن تتبنى نهجًا جديدًا لدعم البلاد خلال مرحلة تحولها العميق بعيدًا عن حقبة الأسد، بدلًا من السعي إلى قطع المساعدات. فالولايات المتحدة لديها مصلحة أمنية قومية واضحة في تقديم مساعدات عاجلة ومشروطة بشكل معقول في مجال الحكم للقيادة الجديدة والفاعلين المحليين خلال سعيهم لإرساء ترتيب مستقر بين الفصائل في البلاد. والأهم من ذلك أنه يجب إعادة توفير جميع الخدمات إلى معتقل "الهول" من أجل الحد من نفوذ تنظيم "داعش" على الآلاف من نزلاء المخيم، الذين يرتبط الكثير منهم بالتنظيم أو يتعاطفون مع أيديولوجيته. ومع ذلك، من شبه المؤكد أنه سيتم تجميد برامج المساعدات الإنسانية الأخرى التي تهدف الى معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي . ويقال إن ترامب يسعى أيضاً إلى سحب القوات الأمريكية من شرق سوريا، حيث كان لمهمتها دور محوري في إضعاف تنظيم"داعش" – وهي مسألة منفصلة لكنها حاسمة، سيتم مناقشتها في تحليل سياسي مستقبلي.

الضفة الغربية وقطاع غزة

من المتوقع أن تخضع المساعدات المقدمة للفلسطينيين لتدقيق غير مسبوق بسبب حرب غزة. فقانون "تايلور فورس" لعام 2018 يحظر بالفعل تقديم المساعدات الأمريكية المباشرة إلى السلطة الفلسطينية إلى أن تتوقف عن دفع رواتب السجناء العنيفين وعائلات "الشهداء" المرتبطين بأعمال إرهابية. ومع ذلك، ترى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أن دعم قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية يصب في مصلحتها لأنها تقلل الحاجة إلى قيام إسرائيل ببعض العمليات العسكرية الخاصة. كما يظل السؤال الاستراتيجي حول الجهة التي ستتولى إدارة وتأمين غزة وحكمها بعد الحرب قائمًا، وأي قرارات جديدة بشأن المساعدات قد تؤثر بشكل مباشر على قدرة السلطة الفلسطينية على تعزيز وجودها في القطاع كبديل محتمل لـ "حماس".

وبالطبع، أعلنت الحكومة الإسرائيلية الحالية مرارًا وتكرارًا رفضها عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، كما أن تصريح الرئيس ترامب الأخير حول إمكانية إخلاء القطاع من السكان يزيد المشهد تعقيدًا. ومع ذلك، فإن وقف المساعدات عن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في ظل تصاعدالاضطرابات في الضفة الغربية سيكون خطوة محفوفة بالمخاطر. وبدلاً من ذلك، ينبغي تأجيل قرارات التمويل إلى أن يتسنى لمبعوث الرئيس ترامب للشرق الأوسط ستيف ويتكوف الوقت الكافي للتفاوض بشأن مستقبل غزة.

الأردن

يُعد استقرار الأردن ركيزة أساسية لاستقرار منطقة الشرق الأوسط وأمن إسرائيل على حد سواء. وسيحظى الملك عبد الله الثاني بفرصة مهمة لإيصال هذه الرسالة مباشرةً إلى ترامب عندما يعقدان محادثات في البيت الأبيض في 11 شباط/فبراير – وهو أول لقاء للرئيس مع زعيم عربي خلال ولايته الجديدة. إلا أن الملك لا يمكنه اعتبار العلاقة الثنائية القوية تاريخياً أمراً مسلمًا به، فالأردن يعتمد بشكل كبير على دعم الولايات المتحدة لاقتصاده وجيشه حيث يتلقى حوالي 780 مليون دولار سنوياً كدعم مباشر للميزانية، وهو مستوى من الدعم لا يحظى به أي بلد آخر باستثناء أوكرانيا.

وخلال فترة رئاسته الأولى، أعرب ترامب عن اعتراضه على تكلفة المساعدات المقدمة للأردن لكنه قرر في نهاية المطاف عدم قطعها. وقد يشير التجميد الجديد للمساعدات إلى أن الرئيس يعيد النظر في هذا القرار. علاوة على ذلك، تحدى ترامب علناً الهوية السياسية للمملكة من خلال اقتراحه أن يستقبل الأردن ومصر اللاجئين من غزة – وهي قضية وجودية حساسة بالنسبة لعمان. وإذا هدد ترامب بقطع المساعدات عن الأردن خلال زيارة الملك أو بعدها، فقد يؤدي ذلك إلى إحداث تصدع في العلاقة، مع تداعيات غير واضحة على قدرة عمّان ،ناهيك عن استعدادها لاستقبال المزيد من اللاجئين.

ـوفي الواقع، يجب أن تكون السياسة هي العامل المحدد لمستويات المساعدات الأمريكية، وليس العكس. ومهما كان قرار الرئيس، فإن الاعتراف بأهمية الدور الأردني في استقرار المنطقة يُعدّ الخطوة الأولى نحو صياغة سياسة متماسكة وفعالة.

خاتمة

اختارت إدارة ترامب إجراء مراجعة شاملة لمؤسسة المساعدات قبل اتخاذ أي قرارات سياسية كبيرة. ومع مضي الإدارة الأمريكية قدماً في عملية المراجعة هذه، سيتعين عليها تحديد القضايا والدول التي تمثل أولوية بالنسبة للولايات المتحدة، وبالتالي الأكثر استحقاقاً للدعم الأمريكي. ويستلزم ذلك وضع معايير محددة لتعريف مفهوم السياسة الخارجية "الأكثر أمناً وقوة وازدهاراً" بشكل عملي، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية. ومن ثم، يمكن لعملية مراجعة المساعدات الخارجية أن تسهم في تحديد البرامج الحالية التي تعزز أمن الولايات المتحدة واستقرارها وازدهارها، وأيها يمكن إلغاؤه بأمان دون تعريض الحلفاء أو الأمريكيين للخطر.

.----------

تجارب الانتقال السياسي في العالم..هل من خصوصية سورية؟!

(المركز الكردي للدراسات)،2025\4\10

- **محمد سيد رصاص –**

https://nlka.net/archives/13251

هناك نماذج انتقال سياسي مختلفة حول العالم منذ عقود طويلة، وخاصة في دول مرت بأزمات. ومنها:

1- انتقال ناجح عبر اتفاق بعد حرب أهلية: لبنان بين 1989–1990، أنغولا بين 1991–2006، موزامبيق في 1992، وكمبوديا بين 1992–1993. وفي الحالات الثلاث الأخيرة، كان الانتقال من خلال اتفاق بين الحكومة وحركات تمرد مسلحة برعاية دولية، بينما في لبنان كان هناك توافق بين دول خارجية (الولايات المتحدة، السعودية، سوريا) على إنهاء الحرب الأهلية، وهو ما ترجم لبنانياً في اتفاق الطائف. وعندما عارضه رئيس الحكومة العسكرية العماد ميشال عون، تم إبعاده من قصر بعبدا بالقوة العسكرية السورية. في كمبوديا، حدث الانتقال من خلال إدارة دولية لخمسة عشر شهراً قادت الانتقال حتى الانتخابات. في أنغولا، ظل الانتقال متعثراً لخمسة عشر عاماً بعد اتفاق الحركة الشعبية الحاكمة وحركة «يونيتا» في الجنوب، ثم وضع على سكة التنفيذ منذ عام 2006.

2

– انتقال بعد ديكتاتورية عسكرية: اليونان في 1974، اسبانيا 1975، البرازيل في 1985، كوريا الجنوبية في 1987، وتشيلي في 1989. في اليونان والأرجنتين، حصل الانتقال بعد هزيمة عسكرية للسلطة الحاكمة (الأرجنتين) أو انتكاسة لمخطط خارجي للسلطة الحاكمة (اليونان). وفي كوريا الجنوبية، تم بعد ثورة شعبية. أما في البرازيل وتشيلي، فحصل بعد اتفاق بين القوى السياسية المدنية والسلطة العسكرية الحاكمة.

3- فشل الانتقال إلى الحكم المدني التعددي: الجزائر بين 1989–1992، ميانمار بين 1990–2021، مصر بين 2011–2013، وتونس بين 2011–2021.

4- انتقال سياسي من حكم فردي إلى مدني تعددي قاد إلى حكومات متوازية أو أدى إلى فشل إقامة حكومة واحدة للبلد: ليبيا بين 2011–2021، اليمن بين 2011–2015، والسودان بين 2019–2025.

ـ5- انتقال سياسي ناجح من حكم فردي أو حكم الحزب الواحد نحو الديموقراطية: بولندا في 1989، ألمانيا الشرقية في 1989، تشيكوسلوفاكيا في 1989، ثم جرى تقسيم ودي للبلد إلى تشيكيا وسلوفاكيا عام 1993، المجر في 1989، رومانيا في 1989، بلغاريا في 1990، وألبانيا في 1992.

6- انتقال سياسي سلمي نحو تشكل دول جديدة انبثق عن انفراط دولة واحدة (الاتحاد السوفياتي): وقعت اتفاقيات في الشهر الأخير من عام 1991 بدأت من الجمهوريات المؤسسة للاتحاد السوفياتي: روسيا الاتحادية، أوكرانيا، بيلاروسيا، ثم انضمت لها ثماني دول هي: أرمينيا، أذربيجان، كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، قرغيزستان، ومولدافيا. ووقعت جميع الدول الـ11 على اتفاق التفكيك ضمن الحدود الجغرافية القائمة بينها لحظة التوقيع، بينما فضلت جورجيا الإعلان الأحادي للانفصال عن الاتحاد السوفياتي، فيما اعتبرت جمهوريات البلطيق الثلاث: ليتوانيا ولاتفيا واستونيا أن ضم جوزيف ستالين لها كان غير شرعي وأنها استعادت لحظة 1940 التي كان استقلالها قائماً خلالها. نجح هذا الانتقال في توليد دول جديدة ولكنه قاد لاحقاً إلى حروب بينية: أذربيجان وأرمينيا بين 1993-1994و2020-2023، والحرب الروسية- الجورجية في 2008، واحتلال روسيا شبه جزيرة القرم عام 2014، ثم الحرب الروسية-الأوكرانية منذ 2022. كما أن جمهوريات سوفياتية سابقة شهدت تمردات عسكرية قومية مثل التمردات الشيشانية في الاتحاد الروسي بين 1994-1996 و1999-2000، وتمرد إقليم دونباس، وغالبية سكانه من الروس، على سلطة العاصمة الأوكرانية كييف بين 2014-2025.

7- انتقال سياسي عنيف نحو تشكل دول جديدة بعد انفراط دولة واحدة (الاتحاد اليوغسلافي): في عام 1991، تم الإعلان من طرف واحد عن استقلال كرواتيا وسلوفينيا عن الاتحاد اليوغسلافي، وهو ما أنتج حرباً صربية- كرواتية 1991-1995، ثم انفصلت جمهورية البوسنة والهرسك عام 1992، ما أدى إلى حرب ثلاثية صربية – كرواتية- بوسنية انتهت باتفاق دايتون في 1995، حيث اعترفت صربيا باستقلال كرواتيا والبوسنة. وهناك أيضاً، نموذج إقليم كوسوفو، ذو الغالبية الألبانية، الذي أعلن في 2008 الاستقلال عن صربيا، وهو ما تبعه اعتراف الولايات المتحدة وغالبية دول الاتحاد الأوروبي بالدولة الجديدة، ولكن دخولها للأمم المتحدة ظل يصطدم بالفيتو الروسي. في عام 2008، تفكك اتحاد صربيا- مونتينغرو (الجبل الأسود) بعد اتحاد استغرق خمس سنوات.

8- انتقال سياسي ناجح بعد حرب أهلية أنتجت غالباً ومغلوب: رواندا في 1994.

9- انتقال سياسي مضطرب بعد حرب أهلية أعقبه اتفاق المتحاربين: بوروندي بين 2004-2025. بدأ الانتقال في ظل وجود قوات حفظ سلام دولية من الأمم المتحدة مع اتفاق الأطراف المتحاربة من قبيلتي التوتسي والهوتو على المشاركة في السلطة بعد الاستفتاء على دستور جديد.

10- انتقال سياسي ناجح بين نظام أقلية عرقية حاكمة وحزب معارض: في مايو/أيار 1994 في جنوب إفريقيا. بدأ الانتقال بعد اتفاق 1993 بين رئيس دولة جنوب إفريقيا فريدريك دي كليرك ورئيس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي نيلسون مانديلا على إنهاء نظام التمييز العنصري، أعقبه انتخابات فاز فيها حزب المؤتمر وأصبح على إثرها مانديلا رئيساً ودي كليرك نائباً له حتى عام 1996.

نظرة عامة

يمكن القول إن تفكك الاتحاد السوفياتي منذ ثلث قرن رسم الملامح العامة للوحة العالمية كما رسمت الثورة البلشفية اللوحة العامة للقرن العشرين. ولكن يمكن القول أيضاً إن اختلال التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة بعد طرح
الرئيس رونالد ريغان «حرب النجوم» عام 1983، والتي كسرت حالة «الفناء المتبادل» التي بني عليها توازن الحرب الباردة، ترجم في العلاقات الدولية لغير صالح الكرملين وحلفائه، خاصة بعد تخلي الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف في قمة واشنطن بالشهر الأخير

ـمن عام 1987 عن شرط موسكو بربط تفكيك الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى السوفياتية المصوبة إلى المدن والعواصم الأوروبية الغربية بتخلي واشنطن عن «حرب النجوم». وكان هذا الشرط محور السياسة السوفياتية لأربع سنوات. ففي عام 1988، بدأت ترجمات هذا الاختلال في التوازن الدولي تظهر في اتفاقيات تخص نقاط ساخنة في الحرب الباردة، مثل اتفاق انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان الذي لم يتضمن بنوداً تتعلق باتفاق الحكومة الموالية لموسكو مع المعارضة الإسلامية، ما ترك الحكومة الشيوعية المحلية وحيدة قبل أن تنهار في 1992. ويمكن القول هنا إن مسارعة حكام اليمن الجنوبي الماركسيين لعقد اتفاق الوحدة مع صنعاء في نوفمبر/تشرين الثاني 1989 كان أيضاً إحدى هذه الترجمات، أعقبه حرب الشمال– الجنوب بين مايو/أيار ويوليو/تموز 1994 والتي انتهت بانتصار عسكري للشماليين. ولكن العاقبة الأكبر كانت في فقدان الشيوعيين السلطة بانهيار أنظمة حلف وارسو في أوروبا الشرقية والوسطى في صيف وخريف 1989 قبل تفكك الاتحاد السوفياتي في 1991، ما قاد إلى نشوء دول جديدة، وهو أثّر على نموذج يوغسلافيا تيتو الاتحادية التي انهارت بين 1991 و1992.

من جهة مقابلة، يلاحظ بأن الولايات المتحدة التي دعمت أنظمة ديكتاتورية عسكرية في الحرب الباردة، كما في تشيلي مع الجنرال أوغستو بينوشيه عام 1973 ضد الحكم اليساري للرئيس سلفادور أليندي، ضغطت بعد زوال الخطر اليساري من أجل انتقال ديمقراطي نحو حكم مدني تعددي، وهو ما حصل عام 1989 رغم بقاء بينوشيه قائداً للجيش. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون رفع الغطاء الغربي عن نظام التمييز العنصري في دولة جنوب إفريقيا، والذي كان حليفاً للغرب الأميركي– الأوروبي ضد أنظمة يسارية مدعومة من موسكو وهافانا مثل أنغولا وموزامبيق، ساهم في إدراك الرئيس الجنوب افريقي دي كليرك للاتجاه الجديد للريح بعد انتهاء الحرب الباردة، الأمر الذي دفعه لعقد الاتفاق مع مانديلا عام 1993. وهو نفس الأمر الذي دفع اليساريين في أنغولا وموزامبيق إلى عقد اتفاقيات مصالحة مع الحركات المعارضة المسلحة. وتبقى التجربة الكمبودية متفردة، حيث تولت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا

إدارة المرحلة الانتقالية لخمسة عشر شهراً بين 1992 و1993 بعد عقد اتفاقيات باريس في أكتوبر/تشرين الاول 1991. وانتهت مهمتها بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية وضعت دستوراً، وكانت برئاسة ياباني، مع قائد لقواتها المسلحة من أستراليا وآخر هولندي للشرطة، إضافة إلى إداريين أجانب من دول متعددة.

أيضاً، كانت هناك عوامل أخرى للانتقال السياسي، مثل هزيمة النظم العسكرية، كما في الأرجنتين بعد الهزيمة في حرب جزر الفوكلاند مع بريطانيا عام 1982، ما قاد لانهيار الحكم العسكري في العام التالي. وكذلك بعد فشل الانقلاب العسكري للقبارصة اليونانيين في صيف 1974 الذين أرادوا دمج قبرص مع اليونان، ما دفع تركيا إلى التدخل عسكرياً وتقسيم الجزيرة، ليتنحى العسكر في أثينا على إثر ذلك إثر فشل مغامرتهم الانقلابية القبرصية التي خططوا لها ونفذتها قوات الحرس الوطني ضد الرئيس المنتخب المطران مكاريوس. ومن جهة ثانية، نجد أن قوة المعارضة السياسية المدنية أدت في حالات أخرى إلى تنحي العسكر عن السلطة، كما في البرازيل عام 1985 وكوريا الجنوبية في 1987. وتبقى تجربة رواندا لافتة للنظر بعد انتصار التوتسي على الهوتو إثر حرب أهلية راح ضحيتها مئات الآلاف، مع انتهاج الرئيس بول كاغامي سياسة المصالحة ليؤسس لاستقرار سياسي ونمو اقتصادي ونفوذ إقليمي مدعوم أميركياً، خاصةً في شرق الكونغو الغني بالمعادن النادرة، مثل الكوبالت الأساسي لبطاريات السيارات الكهربائية، حيث تدعم رواندا التوتسي ضد سلطة العاصمة كنشاسا. لم تنجح هذه التجربة في بوروندي بين التوتسي والهوتو، بل وقعت اضطرابات أعقبها اتفاق بين المتحاربين على مبدأ لا غالب ولا مغلوب على نسق اتفاق الطائف في لبنان عام 1989.

في سوريا، كان توجه هيئة التنسيق الوطنية في مؤتمر حلبون في 17 سبتمبر/أيلول 2011 أن يكون هناك انتقال سياسي جامع بين السلطة والمعارضة، وهو ما رفضه بشار الأسد والمجلس الوطني السوري الذي أعلن عنه في إسطنبول بعد ذلك بنحو أسبوعين، وشاركت

_الفصائل الإسلامية المسلحة كذلك في رفض التوجه. تبنت الجامعة العربية الحل الانتقالي التشاركي بين السلطة والمعارضة في مبادرة 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 ثم تبنته القوى الدولية الكبرى عبر بيان جنيف في 30 يونيو/حزيران 2012 والقرار الدولي 2254 في ديسمبر/كانون الأول 2015. تجمّد النزاع السوري المسلح بعد سقوط الأحياء الشرقية في مدينة حلب في ديسمبر/كانون الأول 2016 وما أعقب ذلك من إطلاق مسار أستانا في مناطق خفض التصعيد الأربع، ليتكرس في اتفاق مارس/آذار 2020 بين موسكو وأنقرة. كان سقوط النظام السوري أواخر العام الماضي ناتجاً عن عوامل دولية وإقليمية متمثلة في ضعف حليفه الروسي بعد حرب أوكرانيا وهزيمة حليفه الإيراني في حربي غزة ولبنان. واستغلت واشنطن، بمساعدة أنقرة ورضا الرياض، الأمر من أجل احداث توازن شرق أوسطي جديد عبر تغيير في دمشق ضد إيران، التي تعتبر سوريا جسر محورها وقلبه، قبيل مفاوضات مرتقبة بينها وبين واشنطن حول البرنامج النووي الإيراني ولكي تخلق توازناً عالمياً جديداً يضعف روسيا في المكان الوحيد المتوفر لها في المياه الدافئة في قاعدتي حميميم وطرطوس، قبيل المفاوضات الأميركية– الروسية بشأن الملف الأوكراني. كما أن هذا التغيير الدمشقي يفتح الطريق نحو حلف ناتو شرق أوسطي لا تكتمل مقوماته بدون العاصمة السورية، ويفتح الطريق لمشاريع أنابيب طاقة في الغاز والنفط عبر البر، وليس البحر كما في مشروع الممر الهندي، يصبح فيها الشرق الأوسط بديلاً عن روسيا، أو المزود الرئيسي للطاقة إلى القارة الأوروبية. ومشاريع الطاقة تلك، ومعها حلف الناتو الشرق أوسطي، شرطهما اتفاقيات سلام بين إسرائيل وسوريا ولبنان والسعودية. أي أن سقوط

الأسد ليس ناتجاً عن حراك داخلي سوري محض، بل جاء جرّاء انتقال الموقف الأميركي تجاه إيران من التعايش الإرضائي زمن باراك أوباما إلى التحجيم الإقليمي في مرحلة ما بعد عملية 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ضد إسرائيل، والتي أتت بعد أربعة أسابيع من توقيع اتفاقية الممر الهندي التي تنص على أنه يمر بالنقب نحو عسقلان– حيفا، التي باتت غير آمنة بسبب حرب غزة التي عنت أن طهران قادرة على إفشال المشروع الذي استبعدها حتى لو كان الرئيس الأميركي أول الموقعين عليه. يضاف إلى ذلك، نهج واشنطن الجديد فيما يخص الملف الأوكراني والذي يميل نحو الحل التفاوضي مع موسكو، وهو ما يتطلب أميركياً إضعاف الروس قبل الجلوس على طاولة المفاوضات، وسوريا نقطة ضعف روسية ربما اضطرت موسكو لمقايضتها من أجل أوكرانيا عبر المساعدة في تسهيل إسقاط نظام الأسد بعد أن أدرك بوتين صعوبة استمراره إثر فقدانه حلب وحماة. وهنا، يجب ملاحظة أن الانشطار الجغرافي السوري الذي كان قائماً قبل سقوط النظام، ما زال قائماً بصورته القديمة مع تعديلات قليلة، وأن تأكيد بيان مجلس الأمن في 14 مارس/آذار الماضي على «عملية انتقال سياسي شاملة.. تستند إلى المبادئ المرسومة في القرار 2254» يوحي بأن الحل الانتقالي نحو سوريا مستقرة وموحدة، والأمر

الأخير هو المطلوب دولياً، سيكون محكوماً بالتوافق الداخلي بين مكونات المشهد السوري السياسية والعسكرية والاجتماعية تحت الرعاية الدولية، وليس بالغلبة، إذ أن التوازنات الداخلية القائمة في مرحلة ما بعد الأسد لا تسمح بغلبة أحد.

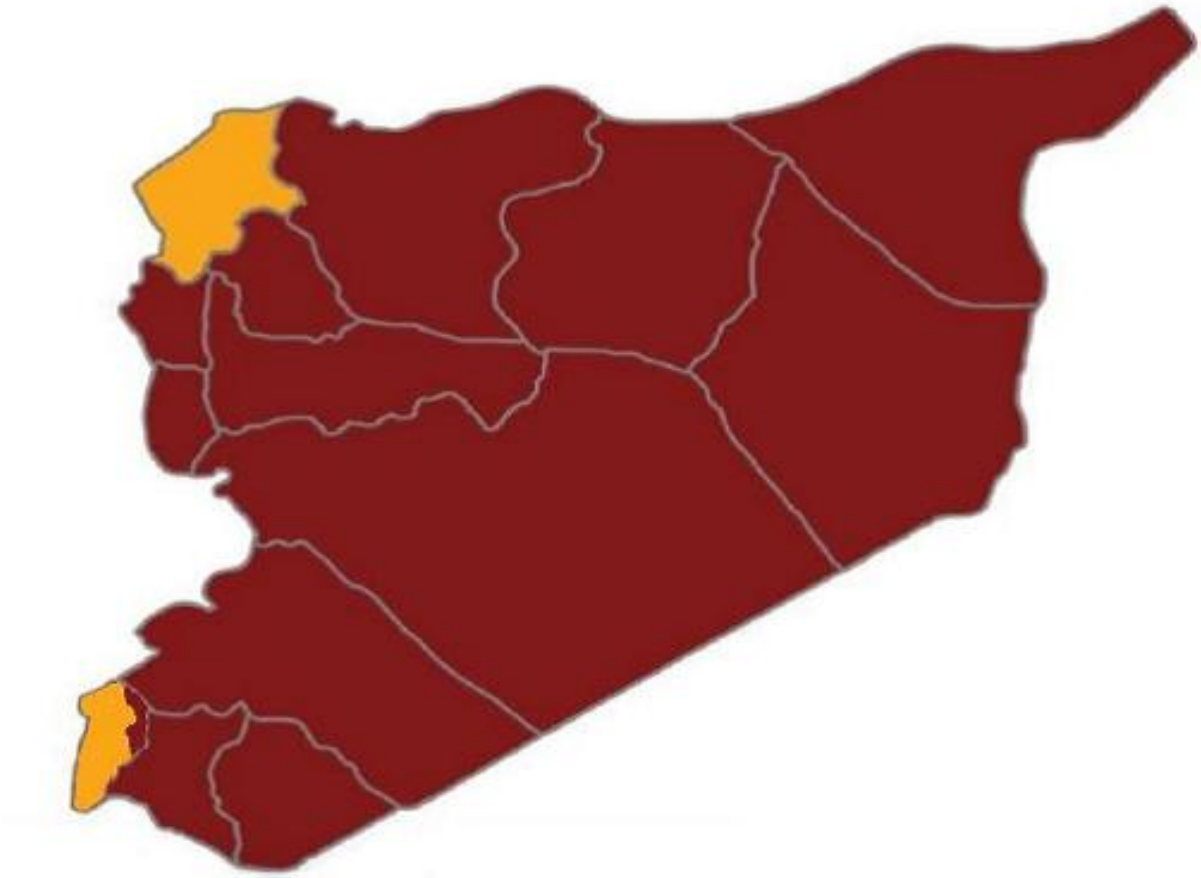

موقعنا على الفيسبوك

facebook.com/scppb.org

موقعنا على الانترنت

www.scppb.org

موقعنا على الحوار المتمدن

www.ahewar.org/m.asp?i=9135